

منهجية التعامل مع السنة النبوية

عبد الجبار سعيد*

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، أما بعد، فهذا بحث حول الضوابط المنهجية في التعامل مع السنة النبوية، ينطلق الباحث فيه من الحاجة الملحة لهذه الضوابط وأهميتها، مستعرضاً جملة من أوجه الخلل في المنهجيات القائمة في التعامل مع السنة النبوية، وسيحاول الإجابة على جملة من الأسئلة المثارة حول هذه القضية المهمة، مستنداً في ذلك إلى جملة من الجهود الساقية المقدّرة في خدمة السنة الشريفة، راجياً أن يصل هذا البحث إلى النتائج المرجوة خدمة للسنة النبوية¹.

أهمية الموضوع:

ولإدراك أهمية البحث في منهجية التعامل مع السنة فإننا نتوقف أمام القضايا الرئيسية التالية:

* أستاذ مساعد في كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية - الأردن.

¹ يتقدم الباحث بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ الدكتور فتحي ملكاوي، الذي أثنى هذا البحث بملاحظات منهجية قيمة، مما كان له أكبر الأثر في تحسينه وتجاوبه، فجزاه الله عن الباحث خير الجزاء ونفع به.

1. تعرّضت السنة النبوية منذ القدم لصور شتى من الإعتداءات ولا زالت، فمن وضع الحديث وكذبه وتحريفه قديماً، إلى سوء عرضه وفصله عن مقاصد الدين وكتلياته، إلى النظرة الجزئية إليه بعيداً عن القرآن وبقية السنّة، وغير ذلك من صور الإعتداء التي نراها هذه الأيام. وقد كانت اعتداءات القدماء دافعاً للعلماء في حينه للدفاع عن السن النبوية، فوضعوا قواعد منهجية للدفاع عن السنّة، وحمايتها وتنقيتها من الوضع والكذب والتحريف، ضمن ما عرف بعلم مصطلح الحديث. واعتداءات اليوم لا تقل خطورة عن تلك، بل هي امتداد لها، ولذلك ينبغي أن ينبري العلماء والباحثون لإستئناف جهود السابقين في الدفاع عن السنّة النبوية، من التحريف والتشويه وإساءة العرض والفهم، وهذا البحث خطوة في هذا الطريق، ومحاولة لوضع بعض الضوابط المنهجية في التعامل مع السنّة.

2. موقع السنّة من الكتاب مسألة تنازعها الآراء منذ القدم، فمن رافض الاعتماد عليها والاحتجاج بها، مكتفياً بالكتاب، كالدكتور محمد توفيق صدقي فيما نشره في مجلة المنار تحت عنوان "الإسلام هو القرآن وحده"⁴⁸، إلى القائلين بتأخّر رتبة السنّة عن الكتاب في الاعتبار، كالإمام الشاطبي في الموافقات⁴⁹ (ج4 ص7)، وبعض المتأخرين كالشيخ عبد العزيز الخولي في كتابه مفتاح السنّة (ص 6، 10، 11)، إلى من قال بجعل السنّة قاضية على الكتاب وناسخة لأحكامه، كقول الأوزاعي رحمه الله: (إن القرآن أحوج إلى السنّة، من السنّة إلى الكتاب) كما روي عن مكحول أيضاً⁵⁰. وتحريم مثل هذه المألة ووضعها في الإطار المنهجي أمر له أهمية، وسيحاول هذا البحث فعل ذلك.

3. رغم ما وضع من قواعد علم المصطلح، وأصول نقد الحديث سنداً ومتناً، فإننا نرى تجاوزاً كبيراً لهذه القواعد، إذ يكتفى في كثير من الأحيان بالنظر إلى

⁴⁸ انظر الشبه التي أثارها والرد عليها في كتاب الشيخ عبد الغني عبد الخالق (حجبة السنّة)، ط1، 6891 من منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي والدار العالمية للكتاب الإسلامي ص383 وما بعدها.

⁴⁹ انظر أقوال الشاطبي ومقلديه والرد عليهم في المصدر السابق 884 وما بعدها.

⁵⁰ انظر المصدر السابق 332، وانظر تعليق الشيخ محمد الغزالي على هذه الفكرة في بحثه المقدم لندوة "السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة" التي عقدها المعهد العالمي بالتعاون مع مؤسسة آل البيت عام 1989م.

الإسناد دون المتن، وفي معظم الأحيان يُعتمد على كتاب تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني في الحكم على رجال الإسناد. ويزداد هذا الإشكال وضوحاً عندما يكون الراوي ممن تعارضت فيهم أقوال علماء الجرح والتعديل، فهذا باحث يوثقه ويصحح الحديث، وآخر يضعفه ويضعف الحديث تبعاً لذلك، بل نفس الباحث قد يقع في هذا التناقض في كتابه الواحد، ولإدراك مثل هذه الأمور يمكن مراجعة مرويات علي بن زيد بن جُدعان والحكم عليها، وفي تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله لمسند الإمام أحمد، والسلسلة الصحيحة للشيخ ناصر الدين الألباني على سبيل المثال لا الحصر. مما يجعلنا بحاجة لإعادة التأكيد على أصول نقد الحديث وضرورة الاهتمام بالمتن إلى جانب السند، وهذا ما سيحاول الباحث أن يؤكد عليه في بحثه.

أهداف الموضوع:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما الذي يحمي بالسنة عن أداء دورها في البناء الفكري والمعرفي للأمة؟
- كيف تتجاوز السنة دورها التشريعي إلى دور آخر فاعل في البناء المعرفي والحضاري؟
- ما مدى إمكانية إعادة قراءة السنة وتحصيل علوم ومعارف جديدة؟
- ما الضوابط المنهجية التي نستطيع من خلالها أن نحسن قراءة النص بعد إثباته؟

وسيحصر الباحث على الإجابة على هذه التساؤلات من خلال عرضه لمصدرية السنة، والتوقف أمام عدد من مظاهر الخلل المنهجي في أشكال التعامل مع السنة، مع بيان الضوابط المنهجية التي يراها الباحث في التعامل مع السنة النبوية، ولكن لا بد قبل ذلك من وقفة مع الجهود السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

جهود السابقين في العناية بالسنة والتعامل معها:

لقد بدأ الاهتمام بالسنة مع بدء النبوة، إذ كان صحابة النبي صلى الله عليه

وسلم يحرصون على متابعة ما يقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يفعله وما يقرّه، فمنهم من كان كثير الملازمة له كأبي هريرة رضي الله عنه، ومنهم من لم تتح له ظروفه ذلك، فكان يتابع أخبار النبي صلى الله عليه وسلم من خلال إخوانه من الصحابة.

أما بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، فقد اتجه الصحابة لمعرفة ما فاتهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ظهرت الحاجة إلى الرواية واشتدت مع اتساع أقطار الإسلام وكثرة النوازل والأحداث. وانقطع كثير من الصحابة للرواية في شتى أقطار الإسلام، كابن عباس رضي الله عنهما في مكة (ت68هـ)، وابن مسعود رضي الله عنه في الكوفة (ت93هـ) وغيرهم. وقد اتخذ بعض الصحابة لأنفسهم منهجاً في التوثيق من الرواية، كطلب الشهود أو اليمين عند أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم، أو نقد المتن عند تعارضه مع كتاب الله، أو حديث آخر، أو مع معارض عقلي معتبر، كما كان عند عائشة رضي الله عنها، بالإضافة إلى السؤال عن سند الحديث وصدق الراوي. فلم ينته ينته عصر الصحابة حتى استقر طلب السند، ولا سيما بعد ظهور الفتن السياسية التي بدأت بمقتل عثمان رضي الله عنه. وقد استمر عصر الصحابة طوال القرن الهجري الأول، وكان آخر الصحابة موتاً، محمود بن الربيع رضي الله عنه، وقد مات سنة (110هـ).

وفي القرن الثاني الهجري ازدادت الحاجة إلى البحث والتحري وجمع الحديث والدراسة فيه، وذلك مع توسع رواية الحديث وتشعبها، وكثرة الأسانيد، وظهور الفرق والمذاهب السياسية، فلزم التوسع في حفظ الأسانيد والمتون، ونقد الرواة ومعرفة أحوالهم، ومن برع وتميز في ذلك: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت124هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت164هـ) وغيرهم. وظهرت في هذا القرن أوائل المصنفات في الحديث الشريف، كجامع معمر بن راشد الصنعاني، وموطأ مالك بن أنس.

أما القرن الثالث الهجري فَيَعُدُّ العصر الذهبي للحديث وعلومه. ومعظم الأسماء والكتب التي تتناولها ونرجع إليها في الحديث ظهرت في هذا القرن، ومن

أشهر من برز فيه؛ علي بن المديني (ت234هـ)، ويحيى بن معين (ت233هـ) والبخاري (ت256هـ)، وغيرهم من أصحاب الكتب الستة.

أما مرحلة التصنيف المنهجي والتأليف في علوم الحديث، فتمتد من القرن الرابع الهجري إلى منتصف السابع، وقد ظهرت في هذه الفترة معظم كتب علوم الحديث المشهورة التي امتازت بالأصالة المنهجية، فلم تكن مكررات عن سابقتها، وقد حاول المؤلفون استيفاء الموضوعات عن كتبهم، ومن أوائل تلك المصنفات المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرامزي (ت360هـ)، وهو أشمل الكتب في علوم الحديث في عصره. ومعرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري (ت405هـ)، وغيرها من المصنفات مما يصعب حصره في هذا المقام، كمصنفات الخطيب البغدادي (ت463هـ)، وكانت الذروة بما ألفه أبو عمرو عثمان بن الصلاح (ت643هـ) وسمّاه علوم الحديث، وهو ما اشتهر بمقدمة ابن الصلاح، وقد جمع فيه شتات علوم الحديث وفنونه، وما ضمت من قواعد منهجية في الحكم على الحديث قبولاً ورداً، وفي أقسام السنة وغيرها، وقد جاء هذا الكتاب متميزاً على ما سبقه من الكتب ومحتاجاً إليه من لحقه من العلماء.

وأما ما منتصف القرن السابع، فقد كان العلماء مقلدين لمن سبقهم، معتمدين على مؤلفاتهم، اختصاراً أو شرحاً للكتب السابقة، ومعظم الكتب دارت حول كتاب ابن الصلاح "علوم الحديث"، كلتقريب للنووي، والباعث الحثيث لابن كثير، وغير ذلك مما يصعب حصره في هذا المقام، ويمكن الرجوع إليه في كتاب: "الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة" للكتّاني⁵¹.

أما في هذا القرن فقد برزت جملة من المؤلفات والجهود التي خدمت السنة النبوية، وحاولت أن توصل لمنهجية في التعامل مع السنة، وقد تركزت هذه الجهود في المحاور الرئيسية التالية:

1. تجديد التأليف في علوم الحديث وأصول نقده وتاريخه، واعتماداً على ما ألفه السابقون، ولكن بلغة ثلاثم هذا العصر، وتسهيل تقديم هذا العلم إلى طلبته، والمهتمين به، وقد اشتهر في هذا الجانب العديد من المؤلفات التي يصعب حصرها

⁵¹ انظر د. سعيد، هام، علوم الحديث، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان 1995م، ص18-25.

في هذا المقام، ونذكر منها على سبيل المثال: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي⁵²، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح⁵³، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر⁵⁴، وقواعد التحديث للقاسمي⁵⁵، والسنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب⁵⁶، الفكر المنهجي عند المحدثين للدكتور همام سعيد⁵⁷، وغيرها كثير.

2. إخراج الكثير من المخطوطات إلى حيز الوجود، والعمل على تحقيقها، وقد تمحورت هذه الجهود حول كتب الرواية الصحاح والسنن، وكتب نقد الرجال وكتب علوم الحديث وغيرها، مع أن الكثير من الجهود أخذت طابعاً تجارياً، إلا أنها خدمت السنة خدمة جيّدة، كما أن بعض الدراسات التي أجريت إلى جانب تحقيق هذه المخطوطات، قدمت إفادات جليّة ومنهجية في التعامل مع السنّة. وأحب أن أشيع هنا إلى كتاب ابن رجب الحنبلي شرح علل الترمذي، والدراسة التي كتبها الدكتور همام سعيد إلى جانب التحقيق⁵⁸. لما لهذه الدراسة وهذا الكتاب من إضافة نوعية في إبراز معالم علم علل إلى ساحة البحث، واستدعاء الانتباه إليه، وفي هذا العلم ما فيه من قضايا منهجية تغيب عن ساحة الباحثين، وناقدي الحديث، ولا سيّما المعاصرين منهم.

3. الدراسات الموضوعية في السنة النبوية وهذا النمط من الدراسة أسهم إسهاماً كبيراً، في تقديم السنة النبوية بلغة العصر للمهتمين، فضلاً عن تسهيل توظيف السنة، في خدمة المناحي الحياتية والعلوم الأخرى، التي هم الدارسين حيث تجمع هذه الدراسات الأحاديث المتعلقة بموضوع ما، وتصنّفها تبعاً لموضوعات الأحاديث، وتدرسها وتحكم عليها. وقد برز هذا النمط من التأليف

⁵² السباعي، د. مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1978م.

⁵³ الصالح، د. صبحي، علوم الحديث ومصطلحه، ط31، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م.

⁵⁴ عتر، د. نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ط3، دار الفكر، دمشق، 1981م.

⁵⁵ القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث، ط2، دار إحياء الكتاب العربي، القاهرة، 1961م.

⁵⁶ الخطيب، د. محمد عجاج، السنة قبل التدوين، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1963.

⁵⁷ سعيد، د. همام عبد الرحيم، الفكر المنهجي عند المحدثين، ط1، كتاب الأمة، قطر، 1408هـ.

⁵⁸ سعيد، د. همام، مقدمة شرح علل الترمذي، ط1، دار المنار، الزرقاء، 1987م.

في الرسائل الجامعية في الدراسات العليا، كالأحاديث المتعلقة بالطفل، والنصاري، والشهيد، والأمن الغذائي، والرفق، والتصوير، والبيع، وغير ذلك من الموضوعات التي لا غنى للباحثين عن العودة إليها.

4. الفهارس والتصنيفات: وقد أسهمت هذه الفهارس إسهاماً كبيراً في تسهيل الوصول إلى مواضع الحديث، والدلالة عليها، ولا يخفى على أحد من طلبة العلم، ما للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، الذي ألفه جمع من المستشرقين، من دور في خدمتهم ودلائهم على مواطن الحديث. ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى مشروع موسوعة الحديث النبوي، الذي تبنته جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية في الأردن، وقام عليه جمع من أساتذة السنة وعلوم الحديث، وقد أنجز منه الدليل التصنيفي لموضوعات السنة النبوية. وغير ذلك من الفهارس والجهود التي يصعب حصرها.

5. البرمجيات الحاسوبية: وهذه البرمجيات وإن أخذت في طابعها لاعام البعد التجاري أيضاً، إلا أنها قد خدمة كبيرة من حيث تسهيل الوصول إلى مواطن الحديث في كتب السنة، والمعلومات المتعلقة بها إسناداً ورجالاً، أو معاني وشرحاً، وقد اشتهر منها: البرنامج الخاص بالكتب التسعة (موسوعة الحديث النبوي)، والموسوعة الذهبية التي صدرت مؤخراً، ومحاولات أخرى في برجمة بعض الكتب الخاصة، كصحیح البخاري وغيره. ولكن هذه البرمجيات بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتطوير، والخروج عن إसार الكتب المؤلفة ونقلها وبرمجتها، إلى الإبداع في التنفيذ والتصنيف، والربط مع قواعد الاستدلال والاستنباط، وجهود الفقهاء والعلوم الحديثة، وغير ذلك مما لا بد من مراعاته، ويتطلب أحياناً، تجاوز البعد التجاري التسويقي، إلى المضمون العلمي والاضافات الإبداعية.

6. المؤتمرات والندوات المتعلقة بالسنة النبوية، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ولا يحسن لاستعراضها هنا، وقد كتب تقريراً حول هذه المؤتمرات، وعرف بها، السيد محي الدين عطية— في الجزء الأول من كتاب (ندوة السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة)، التي عقدها المعهد العالمي للفكر

الإسلامي، بالتعاون مع مؤسسة آل البيت في عمان عام 1989م. وما أود تركيز الإشارة إليه في هذا المجال، تلك الجهود التي يبذلها المعهد العالمي للفكر الإسلامي باتجاه بلورة منهجية في التعامل مع السنة النبوية، سواء عبر عقد المؤتمرات والندوات، أو إصدار الكتب والمؤلفات التي من بواكيرها الندوة المشار إليها آنفاً، حيث تضمنت جملة من الأبحاث المهمة في هذا المجال، منها ملخص لكتاب الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث"، ولا يخفى ما أشاره هذا الكتاب من ردود أفعال، بالغت في الإساءة إليه دون مبرر، مما حال دون ما أراد الشيخ - رحمه الله - أن يستدعي الانتباه إليه، من فصام نكد ساد بين دارسي السنة، ودارسي الفقه، نجم عنه خلل كبير في التعامل مع السنة. ومحاولة التأكيد على الحاجة للضوابط المنهجية في التعامل مع السنة، مع أنه لم يضعها، وإن حاول أن يؤكد على بعضها قليلاً. ثم جاء بحث الدكتور يوسف القرضاوي بعنوان "كيف نتعامل مع السنة، معالم وضوابط"، وقد حاول فيه أن يستكمل ما بدأه الشيخ الغزالي - رحمه الله - حيث وضّح جملة من الأصول والقواعد التي لا بد من مراعاتها عند التعامل مع السنة، وقد جاءت تلك الضوابط جيدة في عمومها، لكنها لم تكت كافية من جهة، وبعضها تفصيلي يمكن أن يندمج مع بعض الضوابط الأخرى من جهة ثانية، وقد طبع هذا البحث في كتاب مستقل تحت العنوان نفسه فيما بعد.

كما تضمنت الندوة جملة من الأبحاث، أكتفي بالإشارة إلى بحثين منها: أولهما بحث بعنوان "السنة مصدراً للتشريع بمنهج الاحتجاج بها"⁵⁹، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي حيث تعلق البحث بمنهج الاحتجاج فقط، واكتفى بالإشارة فيه إلى تصنيف تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، لم يتعرض لمنهج الفهم أو أية ضوابط أخرى في الاحتجاج. وبث آخر بعنوان "قواعد الاستدلال بالسنة وضوابطه وطرقه"، للسيد عبد الهادي بو طالب⁶⁰. ولم يتعرض فيه لمنهج الفهم أيضاً.

⁵⁹ ص 455، ج 2، من كتاب الندوة المشار إليه.

⁶⁰ المرجع السابق ص 508، ج 2.

وأشير في هذا القام إلى ورقة عمل أدعها الدكتور طه العلواني بعنوان (منهجية التعامل مع السنة)، ركّز فيها على أهمية نقد المتن واسعراض قواعده، كما توقف أمام بعض الضوابط المنهجية، والقراءة المفاهيمية للسنة، ودور العلوم الاجتماعية والإنسانية في التعامل مع السنة والجمع بين القراءتين (الوحي والكون)، والورقة جيّدة في بابها، وقد أقدن منها وتوسّعت زيادة عليها، إذ إنّها لم تسنّف الضوابط⁶¹. ويؤكد الباحث هنا، أن بحثه هذا يندرج في سياق الاهتمام من قبل المعهد، وأنه بناء على جهد كل من سبق، وليس منبثاً عنه.

ويود الباحث إلى أن يشير أن معظم الجهود السابقة، منصبة على الاسناد وخدمته، وقلّ منها ما اهتم بالمتن وقواعده وأصول نقده، رغم إصرار البعض ومنهم الشيخ عز الدين الخطيب التميمي على نفي ذلك⁶²، ويرى الباحث أن من بواكير الاهتمام بالمتن في دراسات مستقلة قائمة بذاتها، كتاب "المنار المنيف" لابن قيم الجوزية⁶³، ودراسات أخرى سيشير إليها الباحث في طيّ بحثه هذا لاحقاً. وهذا لا ينفي أن العلماء اهتموا بالمتن عبر قواعد مصطلح الحديث، لكن ما يود أن يؤكد الباحث أنه لا مجال للمقارنة بين حجم الدراسات المهمة بالسند ونقده، والدراسات المهمة بالمتن ونقده، ويرى الباحث أن هذا الباب بحاجة إلى إهتمام خاص لا يتسع له هذا البحث.

مصطلحات الموضوع:

ونحن بصدد منهجية التعامل مع السنة فما المراد بالمنهجية، وما المقصود بالتعامل، وماذا نعني بالسنة.

قال ابن منظور: "طريقٌ نَحَج: بَيَّن واضح، ومنهج الطريق: وضحة، والمنهاج كالمَنْهَج، وفي التزويل: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة:48)

⁶¹ انظر محاضرات في المنهجية الإسلامية، معهد اسلامية المعرفة — جامعة الجزيرة، السودان،

1996، ص50-62.

⁶² انظر بحثه بعنوان "المنهجات حول السنة النبوية..."، المقدمة من ندوة السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، المشار إليها سابقاً، ص573-578.

⁶³ ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.

والمنهاج: الطريق الواضح، وفي الحديث عن العباس: "لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ترككم على طريق ناهجة، أي واضحة بيّنة. وأنهج الطريق: أي وضّح واستبان، وصار نهجاً واضحاً بيّناً"¹⁸.

والمنهجية كما يراها د. نصر عارف هي: "العلم الذي يدرس كيفية تكوين المناهج وتطورها وتشغيلها، فهو علم يتعلق بدراسة التفكير، وحول طبيعة التفكير، وجوهره تساؤل أساس محوره أداة الإستفهام "كيف"، وليس ماذا ولماذا وأين... الخ. فهو ينشغل بمناقشة الكيفية التي يمكن من خلالها الوصول إلى الفهم الأقرب للصحة لحقائق الكون والإنسان والوجود"¹⁹. كما أشارت د. منى أبو الفضل إلى أن المنهجية: علم بيان الطريق، والوقوف على الخطوات أو الوسائط والوسائل التي يتحقق بها الوصول إلى الغاية، على أفضل وأكمل ما تقتضيه الأصول والأحوال"²⁰.

هذا مفهوم المنهجية بشكل عام، وهو - كما نرى - ذو صلة وارتباط بالدلالة اللغوية للكلمة، فالكيفية التي يتحقق بها الوصول إلى الغاية، لا يمكن أن تكون إلا موضحة للطريق وكيفية السير به.

أما عن المنهجية وارتباط هذا المفهوم بالسنة، فنحن نتحدث عن أفضل الوسائط والسبل والضوابط التي يمكن من خلالها الوصول إلى أحسن فهم وعرض وتزليل للسنة النبوية، متزل الواقع والتطبيق.

أما مدلول كلمة التعامل هنا، فإننا لا نقصد به من يقصد السنة لأخذ حكم شرعي، أو درس وعبرة فحسب، وإنما نضيف إليه من يبحث في السنة لغرض الحكم على صحتها أو عدمه، ومن يحاول فهم السنة وعرضها وتعليمها لآخرين، ومن يحاول أن يتزل النص النبوي على الواقع زماناً ومكاناً، من أجل الحكم على المعارف الإنسانية، والحصول على معارف جديدة، تسهم في بناء الحضارة

¹⁸ لسان العرب مادة (نهج)، 383-384.

¹⁹ ورقة عمل، المنهجية والتفكير المنهجي، قدمت للمعهد العالمي للفكر الإسلامي بتاريخ 96/5/20.

²⁰ المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المؤتمر الرابع، ط2،

الإنسانية وتوجهها وترشدّها. فكل هؤلاء داخلون في دائرة التعامل مع السنة، ومعنيون بسلوك أفضل السبل لتحقيق غاياتهم ومقاصدهم في ضوء مقصد الشريعة وغايتها.

أما السنة: فهي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، وهي دالة على لفظ الحديث النبوي في حال ورود أحدهما دون الآخر، أما في حال التغاير، وإن ورد اللفظان مقترنين، فإن الحديث يزيد على السنة بما وصف به النبي صلى الله عليه وسلم، خلقاً أو خلقاً، وهو ما يشير إليه بعضهم باختلاف تعريف السنة بين المحدثين والأصوليين²¹.

المبحث الأول: مصدرية السنة

لقد اشتهر بين المفكرين والعلماء أن السنة النبوية تعد المصدر التالي للقرآن الكريم، وهي المصدر الثاني للتشريع، وقد أشار كثيرون إلى أهمية السنة في فهم القرآن الكريم، وشرّح معانيه وتفصيل مجمله، وتقيد مطلقه وتخصيص عموميه، وغير ذلك من أوجه العلاقة الوطيدة بين الكتاب والسنة. وقد تفاوتت مواقف الناس من السنة باعتبارها مصدراً للتشريع وكان من بينهم فئتان: فئة تريد أن تجعل من كل مل ورد في السنة تشريعاً ملزماً لكل الناس، في كل الأزمان وفي كل الأقطار، وفي كل الأحوال، مع أن فيها ما صدر عن الجبيلية، وما صدر عن العادة، وما صدر عن التجربة. أما الفئة الثانية فإنها تريد أن تعزل السنة عن شؤون الحياة العملية كلها، فالعادات والمعاملات وشؤون الإقتصاد والسياسة... إلخ، يجب أن تترك للناس، ولا تدخل السنة فيها، أمراً ولا ناهية، ولا موجهة ولا هادية.

وبالإجمال فإن من السنة النبوية المنقولة إلينا، ما لا يدخل في باب التشريع، وإنما هو من أمر دنيانا المحض الذي ترك تديره وتنظيمه إلى عقولنا واجتهادنا، كما أن منها ما لا يحمل صفة التشريع العام المطلق الدائم الذي يخاطب الناس في كل

²¹ أنظر: مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، بيروت المكتب الإسلامي: ط2، 1978،

زمان ومكان، على أنه لا بد من التنبيه على ضرورة التدقيق وشدة التحري في التمييز بين ما جاء في السنة للتشريع، وما لم يجيء للتشريع، وما كان للتشريع العام المطلق الدائم، أو ما ليس كذلك²².

وكما أن السنة مصدراً للتشريع فإنها مصدر لمجموعة من المعارف، وهي الشق الثاني للوحي، بعد القرآن كما أسلفنا، وكما نعتقد أن للقرآن الكريم دوراً أساساً في البعث الحضاري والمعرفي الأمة، فإننا نعتقد أن هذا الدور المحوري يمتد للشق الثاني من الوحي للسنة؛ فالسنة هي المنهج النبوي النظري والعملية الذي حسد البلاغ القرآني، وأحال كلمات الله واقعاً وحضارة يحياها الناس الذين آمنوا بهذا البلاغ، ومن هنا تأتي مكانتها مصدراً للمعرفة تستمد صدقها²³.

والسنة النبوية ليست فقط مصدراً للمعارف الدينية بكل ما تشمله هذه التسمية مما يتعلق بعالم الغيب أو عالم الشهادة، سواء في الأخبار عما مضى أو ما يستقبل، أو ما يحتاجه الناس لقضايا يعاشونها، وإنما هي مصدر للمعارف عموماً، بما تتضمن من أخبار وإنشاءات، سواء فيما يتعلق بالتربية أو الصحة أو البيئة أو الاقتصاد²⁴. ويمكننا لنا أن نشير إلى بعض المعارف التي يمكن تحصيلها من السنة النبوية ومنها:

أ- أسباب نزول البلاغ القرآني والوحي الإلهي على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ب- التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحربي والأدبي للتجربة الإسلامية في عصر صدر الإسلام.

ج- الفروع التي وقف القرآن عند أصولها، ومنها نتعلم التمييز بين الثوابت

²² د. يوسف القرضاوي، السنة مصدراً لمعرفة والحضارة، بيروت: دار الشروق، ط، 1997م، ص19-

20.

²³ محمد عمارة، "السنة النبوية مصدراً للمعرفة"، مجلة المسلم المعاصر، عدد 59 فبراير، 1991، ص22.

²⁴ د. القرضاوي، السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص87.

والمبادئ والأركان والأصول، وبين الفروع والمتغيرات التي تقوم وتنمو وتتجدد على هذه القواعد والأصول، مرتبطة بها، ومصطبغة بصبغتها، وفي الوقت ذاته مظلمة بمساحات جديدة من الوقائع والمشكلات.

د- أبنية وهياكل الدولة الإسلامية.

هـ- التشريع النبوي التراث القانوني في السنة، سوار ما كان فيه التفصيل لحمل القرآن، أو ما كان فيه اجتهاد فيما لا وحي فيه، وهي كذلك المصدر للتمييز في هذا الاجتهاد النبوي بين ما أقره الوحي بالنص عليه أو بالسكوت عنه، وبين ما نزل الوحي مصوباً له أو معدلاً.

و- التمييز في الماؤسات النبوية بين الدين الثابت الذي يجب فيه الاتباع للمنطق والمفهوم، وبين المتغيرات الدنيوية التي يجب فيها الترام المقاصد، دون حرفية التطبيقات والتمييز أيضاً بين الدين الثابت والمتغير من الأعراف والعادات.

ز- التمييز بين ما لا يستقل العقل بإدراكه - من حيث الحسن والقبح - في التشريع والأحكام والفرائض والشعائر، وكيفية الجزاء ومقادير الثواب والعقاب، وبين ما هو من شؤون الدنيا الموكولة إلى عقول البشر، لقدرة هذه العقول على أن تستقل بإدراكها - حسناً وقبحاً - وعلى أن تقنن لها إطار شرع الله²⁵.

المبحث الثاني: مظاهر الخلل في التعامل مع السنة

ولإدراك أهمية البحث في منهجية التعامل مع السنة فإننا سنتوقف أما

بعض مظاهر الخلل المنهجي في التعامل معها:

1- الفصل بين أجزاء الوحي ومفرداته: وهذا الخلل متعلق بالقرآن من جهة، ومتعلق بالسنة من جهة أخرى، ووجه تعلقه بالسنة متعدد الجوانب، فمن جانب الفصل بين السنة والقرآن إلى الفصل بين أجزاء السنة نفسها؛ حيث ننسى أن السنة جزء من الوحي: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْوَحْيُ يُوحَى﴾ (النجم: 4)، وتغيب عن بالنا العلاقة الجذرية بين القرآن والسنة ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: 44)، وهذا إما لغفلة عن طبيعة العلاقة بين السنة والقرآن، وإما

لسوء فهم ناجم عن الحرص على السنة والدفاع عنها، إلى أن غدن في أذهاننا مقدمة على القرآن في الاستدلال والفهم، حتى إن أحدنا ليتحدث بالحديث ساعة من الزمان، أو يكتب الصفحات العديدة فيكثر الاستلال بالسنة، ويسرد الحديث تلو الآخر، ولا يستدل إلا بالقليل من الآيات، ويأتي بها متأخرة، وهذا تقديم للفرع على الأصل، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإنه يغيب عنا أيضاً، أن الترابط بين عناصر السنة، وانسجامها وعدم تعارضها، من باب أولى، ومن ثمَّ السنة، بمعنى أن ينتقى حيث في مسألة ما دون بقية الأحاديث ويتم فهمه وتفسيره بشكل جزئي، يختلف في دلالاته عما لو أخذ معه جملة أخرى من النصوص ذات العلاقة، ومثال هذه الجزئية من الفهم والتفسير، الاستناد إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما أسفل الكعبين من الإزار فهو في النار".²⁶ ومعناه: "ما كان دون الكعبين من قدم صاحب الإزار المسبل فهو في النار عقوبة له على فعله، فكنتي بالثوب عن بدن لابس".²⁷ في الإنكار الشديد على من لم يقصر ثوبه، دون ما رواه البخاري في موضع آخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من جر ثوبه خيلاء، لم ينظر الله إليه يوم القيامة، قال أبو بكر: يا رسول الله، إن أحد شقي إزاري يسترخي، إلا أن أتعاهد ذلك منه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لست ممن يصنعه خيلاء".²⁸ وغير هذا مما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من النصوص، التي إذا ضمت إلى بعضها تبين لمن اطلع عليها ما رجحه النووي وابن حجر²⁹ وغيرهما: "أن هذا الإطلاق محمول على ما ورد من قبل (الخيلاء) فهو الذي ورد فيه الوعيد".

²⁶ البخاري، صحيح البخاري مع فتح الباري، بيروت: دار المعرفة، كتاب اللباس: باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار رقم 587، ج 15، ص 256.

²⁷ ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، ج 15، ص 257.

²⁸ البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب من جر إزاره من غير خيلاء. رقم 5784، ج 15، ص 254.

²⁹ انظر فتح الباري 257/15، وانظر الامام النووي، شرح صحيح مسلم، بيروت: مناهل العرفان ج 14، ص 62.

2- الفصل بين قراءة السنة وقراءة الكون: حيث لا يُنتبه إلى أنه ينبغي

أن يكون هناك توافق بين السنة، وسنن الله في الكون، كما ينبغي أن يكون ذلك بين القرآن والكون، فنجد أن بعض الروايات تتسرب من هنا وهناك، دون أن يتم التدقيق في مدى إنسجامها وتوافقها مع نواميس الكون وقوانينه، ومن ومن ذلك مثلاً ما روي من " أن الله رد الشمس بعد غروبها لعلّي إلى العصر - كما ردها ليوشع بن نون - حتى صلى العصر"³⁰. فالجمع بين الروايتين يحول دون تناقل مثل هذه المرويات، أو على الأقل يجعلنا نتوقف أمامها متسائلين، ولا نكتفي بصحة السند للحكم بصحة الحديث.

3- الفصل بين السنة والرؤية الكلية الشمولية المقاصدية للشرعية الإسلامية:

ولا يخفى لفهم السنة وتفسيرها وروايتها، بعيداً عن مقاصد الشريعة وغاياتها من آثار سلبية، ذلك بأنّ الفهم الظاهري الحرفي للنصوص سيكون هو السائد الطاغى، وهذا سيوقع الناس في الحرج ويضيق عليهم، ولا يخفى تعارض هذا مع ما في الدين من رفع للحرج والمشقة عن الناس ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: 185)، وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (الحج: 78). ولعل أبرز ما يمكن التمثيل به في مثل هذا الموقف، الإصرار على الفهم الظاهري لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: "كنا نخرج الزكاة إذا كانت فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب"³¹. حيث التوقف أمام ظاهر النص، والقول بأنه لا يجوز إخراج صدقة الفطر من غير هذه الأصناف، وهذا القول - وإن قال به الإمام أحمد وأتباعه ورفضوا معرضة السنة بالرأي - قد يعرض مقصد الشريعة، من تحقيق مصلحة الفقير وسد حاجاته، وتيسير أمر الصدقة على من أراد إخراجها، وهذا ربما يكون واضحاً في كثير من بلاد

³⁰ العلواني، د. طه جابر، منهج التعامل مع السنة، ص5، وقد أشار ابن القيم في المنار المنيف لوضعه وذلك في القاعدة رقم 5.

³¹ صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاعاً من طعام، رقم الحديث 1506، ج3، ص371.

لتحقيق هذا المقصد ما قال به الإمام أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول عمر بن عبد العزيز وغيره من فقهاء السلف حيث لاحظوا أن المقصد، هو إغناء الفقراء والمساكين عن السؤال والطواف في هذا اليوم، وإشراكهم فرحة العيد، وهذا يتحقق بدفع القيمة أكثر من دفع الأطعمة العينية ليتصرف فيها حسب حاجاته.³²

4- عدم التمييز بين ما كان من السنة محل التشريع، وما لم يكن:

وقد سبق أن أشرنا إلى إنكار أن يكون شيئاً من السنة ليس محلاً للتشريع، مع أن المتأمل لحديث تأبير النخل وقول النبي للأَنْصار، أُنتم أعلم بأمور دنياكم، يعلم بشكل واضح أن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم من شؤون الدنيا ومعارفها، ما يتساوى فيه مع سائر البشر، فأما حديث صح في الطب وصفاً للعلاج، أو في الزراعة في كفيتهما وأشكالها، فليس محلاً للتشريع، ولا يعد ملزماً للناس، وإنما لهم أن يستأنسوا به على أن يحسن التعامل معه، كحديث الحبة السوداء مثلاً، وغيره.³³

5- التسرع في رد الأحاديث: فكما أن من مناهج الخلل المنهجي في التعامل

مع السنة المشرفة، اجتزاء الحديث من بين النصوص ذات العلاقة، وفهمه فهماً جزئياً، كذلك التسرع في رد الأحاديث، لمجرد أن معنى الحديث - لأول وهلة - لا يلقي قبولاً في النفس، تارة بحجة مخالفته للعقل، وأخرى بحجة مخالفته لظاهر آية، وثالثة بحجة مخالفته لحديث آخر، وتارة بحجة أنه خبر آحاد لا يحتج به في العقائد، وغير هذا من الأوجه التي يستند إليها عند رد الأحاديث، ونحن لا نرفض أن يرد الحديث لسبب علمي موضوعي ومنهجي، ولكننا نرفض التسرع والمبادرة للرد، قبل التأكد من إمكانية الصحة وإمكانية إعمال النص وقبوله، واحتمال التوفيق - دون تعسف - بينه وبين ما توهمنا تعارضه معه، بحمله على المجاز مثلاً أو غير ذلك من أوجه التوفيق. ومن ذلك ردّهم لحديث "اللهم أحييني مسكيناً، وأمّني مسكيناً،

³² الخضر آبادي، محمد أبو الليث، المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة، إسلامية المعرفة: العدد

الثالث عشر، 1998م، ص38.

³³ د. الفرضاوي، السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ص48.

الخدري وعبادة ابن الصامت³⁴، فيرده لأنه فهم من المسكنة الفقر من المال، والحاجة إلى الناس. وهذا ينافي استعادة النبي صلى الله عليه وسلم من فتنة الفقر، وسؤاله الله تعالى العفاف والغنى، وينافي نصوصاً أخرى منها قوله لسعد إن الله يحب العبد الغني التقي الخفي، والحق أن المسكنة هنا لا يراد بها الفقر، كيف وقد استعاذ بالله منه، وقرنه بالكفر: "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"³⁵، وقد امتن ربه عليه بالغنى «وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى» (الضحى: 8)، إنما المراد بها التواضع وخفض الجناح، قال العلامة ابن الأثري: "أراد به التواضع والإخبات وألا يكون من الجبارين المتكبرين وهكذا عاش النبي صلى الله عليه وسلم"³⁶.

6- عدم استكمال شروط نقد الرواية: من المالحظ أن علماء الحديث حددوا شروطاً لقبول الرواية، متعلقة بالسند كما أنها متعلقة بالمتن، سواء فيما يتعلق باتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم من حيث النوع والمضمون. وما يؤسف له أن هذا الخلل المنهجي لا يزال مستمراً، حيث يكتفي بصحة السند أو حسنه ليحكم على الحديث كله بالصحة أو بالحسن، فيصبح مقبولاً، ويعدّ ديناً يتعبد به، والويل لمن خالفه مع أن الحديث ربما يكون شاذاً أو معللاً في إسناده، أو في متنه. ولعل السبب الأساس وراء هذا الخلل المنهجي قصر باع المعاصرين في علم العلل، الذي هو أدق علوم الحديث. والحديث المعلل كما عرفه العلماء: "ما اطلع فيه بعد التفتيش على علة تقدر في صحته مع أن الظاهر سلامته منها"³⁷.

7- الفصل بين الفقه والحديث: حيث شاع تصور بعدم حاجة كل منهما للآخر بحجة أن دور المحدث أن ينقل النص ويثبت صحته، ودور الفقيه أن يفهمه

³⁴ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ط2، كتاب الزهد: باب بمالسة الفقراء رقم 4126، ج2، ص1381.

وانظر الترمذي، (أبو عيسى)، سنن الترمذي، ط2، كتاب الزهد: باب ما جاء أن الفقراء المهاجرين يدخلون الجنة رقم (2352)، ج4، ص577.

³⁵ أخرجه الإمام أحمد، ج5، ص41.

³⁶ الفريزاي، ديو سق، كيف تعامل مع السنة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي: ط3، 1992، ص41.

³⁷ السبوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، بيروت، ط4، 1418هـ، ج1، ص299؟

ويستنبط منه الأحكام، والحجة في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم "نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه إلى من هو

أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه"³⁸، ولعل هذا الفهم لهذا الحديث يحد ذاته محل إشكال، فإن الحديث إنما طلب تبليغ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتأكيد على أهمية نشر الرسالة، كما أننا إذا قبلناه في المحدث الراوي - ناقل الحديث - ، فإننا لا نقبله في المحدث الدارس للحديث ليحكم على صحته أو ضعفه، ذلك أن من مهمات الدارس أن يحكم على الحديث سنداً ومتناً، ولا يستطيع أن يحكم على متن الحديث من لم يفقه ويفهم معناه، لارتباط هذا الأمر بفنون أخرى متعددة من أهمها علم مختلف الحديث، وتقد المتن لشذوذ أو علة أو نحو ذلك، ولا يكون هذا إلا لفقيه. كما أن الفقيه لا يستغني عن الحديث، إذ حل أحكام الفقه ثابتة بالسنة، "وهذا أمر لاحظته علماؤنا السابقون ونددوا بمن أهمله"، حتى روي عن بعض الأعلام مثل سفيان بن عيينة أنه قال: "لو كان الأمر بيدنا لضربنا بالجريد كل محدث لا يشتغل بالفقه، وكل فقيه لا يشتغل بالحديث"³⁹.

صحيح أن قدامى الفقهاء رغم اهتمامهم بالسنة، تضمنت كتبهم الصحيح والضعيف والموضوع كذلك، ولكن قدامى المحدثين تفاعلوا إيجابياً مع ذلك وألفوا كتب الحديث التي خرجوا فيها أحاديث كتب الفقه، وبنوا صحيحها من سقيمها كالزليعي في كتابه "نصب الراية لأحاديث الهداية"⁴⁰، ت (764هـ)، و"تلخيص الخبير"⁴¹ لابن حجر ت (582هـ). وغيرهما، ومن أمثلة ذلك ما روي في المسح على الجبيرة، فجميع الروايات ضعاف، قال البيهقي في السنن الكبرى: "ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب

³⁸ أبو داود، سنن أبي داود، ط2، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، رقم 3660، ج4، ص68-69.

³⁹ د. الفرضاي، كيف نتعامل مع السنة، ص56.

⁴⁰ الزليعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت،

1393هـ.

⁴¹ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المدينة المنورة،

1964م.

شيء⁴². ومع ذلك فقد وردت هذه الأحاديث في كتب الفقهاء وبنيت عليها أحكام.

إننا نرى اليوم من الفقهاء من يقع في الأخطاء المنهجية التي أشرنا إليها آنفاً في التعامل مع السنة، وهذا لقصر باعهم في الحديث، ونرى من المحدثين من يتنطع للفتوى ويقوم بدور الفقيه، فترى فتاواه تقف عند ظاهر النص ولا تلج في روحه ومقصده، وما الذي نسمعه من فتاوى في التصوير واللباس، وخروج المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، ولا سيما السياسية منها، وحرمانها هذه الحقوق، كالفتوى التي نشرت في الصحف وأصدرها الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - باعتبار خروج المرأة من بيتها زينة محرمة، ليس ذلك إلا مؤشراً من مؤشرات الخلل في الفصل بين الحديث والفقه. فمن الواضح أننا نريد أن نؤكد على حاجة المحدث للفقه وحاجة الفقيه للحديث، وليس مقصدنا أبداً أن نمنع كلاً من الطرفين من الاشتغال في مجال الآخر، وإنما غرضنا أن يتعمق كل منهما في مجال الآخر، أو على الأقل أن يتعاونوا بينهما في عقل جمعي مؤسسي، يسدّد ويقارب في إخراج الأحكام واستنباطها من أدلتها الصحيحة بما يحقق غايات الشريعة ومقاصدها.

المبحث الثالث: ضوابط منهجية في التعامل مع السنة

الضابط الأول: التوثق من الحديث سنداً ومتناً وفق القواعد والشروط المحددة من قبل العلماء

ولسنا هنا بصدد التفصيل في جميع شروط توثيق الحديث والحكم عليه، بل نكتفي بما ذكره العلماء من أن الحديث الصحيح، ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً، والحديث الحسن على المشهور، ما كان ضبط رواته أو بعضهم أقل من رواية الصحيح.⁴³

⁴² السنن الكبرى، بيروت: دار المعرفة، ط1، 1344هـ، ج1، ص228.

⁴³ السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، ص94، 95.

وما نود الإشارة إليه هنا، أن الناظر في شروط قبول الحديث يجدها مرتبطة بالسند والمتن معاً، والغريب في الأمر أن التركيز كبير جداً، غير تاريخ علوم السنة على شروط الإسناد وما يتعلق بها من علوم، فكان علم رجال الحديث، وكان علم الجرح والتعديل، وكانت قواعد المصطلح في غالبها منصبة على الإسناد ورواته، قد نفهم الاهتمام بالسند بشكل يزيد قليلاً عن المتن لبعض الاعتبارات،

لكننا لا نستطيع أن نفهم هذا التضخم العجيب في علوم السند والرواة، والضمور إلى درجة الفناء في نقد المتن والتعامل معه⁴⁴. ولعل مجرد المقارنة بين ما ألف في خدمة الإسناد ونقده وما ألف في نقد المتن المتن كفيلاً بإبراز وجه الخلل. هذا إلى جانب ما أشرنا إليه سابقاً من خلل منهجي بالاكْتفاء في الحكم على الحديث من خلال اسناده فقط.

وما أود التفصيل بشأنه في هذا المقام، الجزء الذي أعتقد أنه يغيب عن كثير من الباحثين في الحكم على الأحاديث، وهو ما يتعلق بشروط ثلاثة هي: التأكد من عدم شنوذ الحديث، والتأكد من خلو الحديث من علل الإسناد، والتأكد من خلو الحديث من علل المتن.

وفيما يلي توضيح هذه الشروط الثلاثة التفصيلية التمس لا بد منها لصحة الحديث:

التأكد من عدم شنوذ الحديث

والحديث الشاذ كما عرفه علماء الحديث ما رواه الثقة (الفرد) مخالفاً، لمن هو أوثق منه، أو جماعة من الثقات. ومنها الزيادة في المتن، أو القلب، أو الاضطراب، أو التصحيف، أو الإدراج⁴⁵. وهذا التعريف فيه خير دلالة على أهمية

⁴⁴ من الدراسات القليلة التي يمكن الإشارة إليها في مجال نقد المتن، مفايس نقد متون السنة، د. مسفر

الدميني، ونقد المتن بين صناعة الحديث ومطاعن المستشرقين د. نجم عبد الرحمن خلف، ومنهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي د. صلاح الدين الإدلي، وقليل من الدراسات معظمها معاصرة، ولعل أبرز ما يمكن أن نشير إليه من قدم المؤلفات في هذا الجانب كتاب المنار المنيف لابن قيم الجوزية، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.

⁴⁵ السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص46، وانظر الخير آبادي، المنهج العلمي عند الحديثين، ص15، 16.

خلو الحديث من الشذوذ، ولا سيما أننا نتحدث عن مخالفة، صحيح أن هذا الراوي المخالف ثقة، لكنه إما فرد خالف مجموعة من الثقات، ورواية الجمع أوثق من رواية الفرد، وإما خالف من كان أوثق منه وأضبط في الرواية ولهذا ينبغي أن تقدم رواية الأوثق، وهذا يؤكد إما تأكيد، ضرورة أن لا يتوقف الباحث عن حكم الحديث عند صحة إسناده، وإنما ينبغي أن يتجاوزه إلى المتن، وقد انتهج المحدثون لمعرفة هذه العيوب طريقين:

الطريق الأولى هي جمع طرق الحديث وألفاظه المختلفة، والمقارنة بينها، لتتضح موافقته لألفاظ الحديث في الطرق الأخرى فتقبل، أو مخالفته لها فتُرد. أما الطريق الثانية فهي الاطلاع على أقوال أهل الشأن حول ذلك الحديث، في كتب علل الحديث أو شروحه وغيرها⁴⁶.

وهذه السبل كفيفة بكشف أية زيادة أو قلب أو اضطراب أو تصحيف أ إدراج حصل في المتن، وليس هذا مقام استعراض أوجه الشذوذ هذه وأمثلتها⁴⁷، ولكننا نود التأكيد على ضرورة خلو الحديث منها حتى نحكم بصحته.

التأكد من خلو الحديث من علل الإسناد

والأمر الذي أود الإشارة إليه في هذا المقام، أننا ونحن نتحدث عن علل الإسناد وعلل المتن، فإننا لا نتحدث عن خلل ظاهر في الحديث، وإنما نتحدث عن علة لا تنكشف إلا للحاذق الماهر، وبعد تفتيش وبحث دقيقين، ولعل هذا هو السر وراء تخلي الكثير من الباحثين عن التفتيش وراء هذه العلل، وعدم الإكتفاء بظاهر صحة السند والمتن، ولذلك كان الحديث المعلل "ما اطلع فيه بعد البحث والتفتيش على علة تقتدح في صحته، مع أن الظاهر سلامته منها"⁴⁸.

أما أبرز علل الإسناد فهي⁴⁹:

⁴⁶ الخیر آبادی، المنهج العلمي عند المحدثين، ص16.

⁴⁷ المرجع السابق، ص 16-21.

⁴⁸ السيوطي، تدريب الراوي، ج1، ص295.

⁴⁹ سعيد، د.هام، شرح علل الترمذي بن رجب، ج1، 2، 139-157.

- 1- إبطال السماع الصريح، أو نفي السماع المتوهم بالنعنة، ومثاله ما نقله ابن رجب أن أحمد قال: "البهي ما أراه سمع عن عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة، رغم أنه يقول في حديث زائدة، عن السدي حديثي عائشة".
- 2- إبدال الإسناد كله أو بعضه، وقد يكون من أسبابه سبق اللسان إلى الأسانيد المشهورة، فكل حديث يروي عن مالك، قد يسبق اللسان فيه إلى نافع عن ابن عمر، وفي واقع الأمر يكون مالك قد رواه عن غير نافع.

- 3- الوهم في رفع الموقوف، أو وصل المرسل أو ما فيه انقطاع. فقد يروي الحديث مرفوعاً ولكن التقاد يكشفون عن وهم في رفعه، ويثبتون أن وقفه أصح، وقد يروي الحديث متصلاً، وإرساله أثبت وأكد، أو قد يروي متصلاً وهو في الحقيقة معضل أو منقطع.
 - 4- جمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحداً: فالأصل أن يوجد بعض الاختلاف في روايات الحديث الواحد، لتصرف الرواة في لفظ الحديث، دون المعنى، فإذا روى أحد من الرواة حديثاً واحداً عن عدد من الشيوخ ثم ساق اللفظ سياقاً واحداً، فإن هذا دليل على الوهم والخطأ، إلا أن يكون الراوي مبرزاً في الحفظ جداً. ومن وقع في هذا حماد بن سلمة بن دينار البصري.
 - 5- جرح الراوي، وليس المقصود بهذا وجود الراوي المخرج في الإسناد، فإن هذا ليس من علم العلل، لأن الإسناد به يكون ضعيفاً، وميدان العلل، الحديث الصحيح. وإنما المقصود أن يروي الثقة عن راوٍ مجروح، فيلتبس على الناس حال المخرج، فيكشف أمره عالم العلل. فمن المعلوم مثلاً أن مالكاً لا يروي إلا عن الثقة، ولكنه حدث عن عبد الكريم بن أبي أمية وهو متروك الحديث.
- التأكد من خلو الحديث من علل المتن:
- ومن أبرزها⁵⁰:
- 1- إحالة معنى الحديث، إذا كان راويه غير عالم باللغة ولا بالتراد من اللفظ.

2- ما كانت علته تحريفاً في لفظ من ألفاظه، ومن أمثله من حرف كلمة "نؤديه" فجعلها "نورته" وبذل أن يجعل الحديث في صدقة الفطر، وهو كنا نؤديه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: الجدل.

3- ما كانت علته مخالفة روايه لمقتضاه، ومنه أحاديث أبي هريرة في المسح على الخفين، ضعفها مسلم وأحمد وغير واحد، وقال أحمد: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا فلا يصح له فيه رواية.

4- ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه، وهذه علة عدّها بعضهم ضرباً من ضروب الشذوذ في الحديث كما سبقت الإشارة إليه آنفاً.

5- ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك ما يشبه كلام القصاص.

ولعل التوقف أمام هذه العلل في السند والمتن، يجعلنا ندرك مدى أهمية التوثق من صحة الحديث وسير غوره جيداً من قبل أهل الاختصاص، قبا أن يوضع بين أيدي العامة والمفتين والباحثين.

ومما نود أن نستدعي الانتباه إليه، أن بعض العلماء أشار إلى جملة من قواعد نقد المتن، ومن أوائل من تصدوا لهذا ابن قيم الجوزية في كتابه المنار المنيف، بل إنه تحدث عن هذه القواعد، لاعتبار الناظر في متون الأحاديث، يستطيع أن يحكم عليها استناداً لهذه القواعد (تسع عشرة قاعدة)، دون الرجوع إلى الأسانيد، ولكنه اشترط لذلك، معرفة السنن، وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: "وستلت: هل يمكن معرفة الحديث المضبوط بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يَعْلَمُ ذلك من تَضَلَّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، وعرفه سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه، فيما يأمر به، وينهى عنه ويخير عنه، ويدعو إليه ويحبه ويكرهه، ويشعره للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول الله صلى الله عليه وسلم - هديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز - ما لا يعرفه غيره. وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به الخريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن

ينسب إليه وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهو شأن المقلدين مع أئمتها يعرفون أقوالهم، ونصوصهم ومذاهبهم⁵¹.

وقد أشار هو وغيره إلى بعض قواعد نقض المتن ومنها ركاقة ألفاظه، واشتماله على المجازفة في الثواب والعقاب وغيرها.

76 إسلامية المعرفة، السنة الخامسة: العدد الثامن عشر

عبد الجبار سعيد

الضابط الثاني: عرض السنة على القرآن

لقد سبق أن أشرنا إلى جذرية علاقة السنة بالقرآن، وهذا الأمر بات واضحاً، حتى صار الحديث فيه ضرباً من التكرار، وإنما نود أن نوكد هنا على أن هذه العلاقة الجذرية بين شقي الوحي، ينبغي عدم تجاوزها، والغاية من تأكيدنا على أهمية عرض السنة على القرآن، أن نحرص على الوصول إلى أفضل الفهم وأحسنه للسنة، فرمما كان لحديث مخصصاً ما عممه القرآن، وربما كان مفصلاً ما أجمله أو مقيداً ما أطلقه، أو موضحاً لمعنى من المعاني، وهذا كله يقرنا للفهم الصحيح للسنة؛ ولا يتوقف أمر عرض السنة على القرآن عند هذا الحد، بل يتجاوز إلى إمكانية النظر في صحة متن الحديث أو ضعفه، وقد كان تعارض الحديث مع القرآن كافياً لدى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لردّه، فهذا عمر بن الخطاب رد حديث فاطمة بنت قيس، أن زوجها طلقها آخر تطليقة، ولم يجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى⁵²، فردّه وقال: "لا ندع كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة لا ندري حفظت أم نسيت"، أشار عمر بكتاب الله إلى الآية ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ (الطلاق: 1).

كما أن عائشة ردت حديث "إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه"⁵³، لمخالفته لقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الإسراء: 15).

⁵¹ ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حلب مكتب المطبوعات الإسلامية، تحقيق الشيخ

عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، المقدمة.

⁵² مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، 1480، ج2، ص1114.

⁵³ البخاري، صحيح البخاري، ط2، كتاب الجنائز، باب قول النبي يعذب الميت حديث 1286-1288،

فمثل هذه النخالة ينبغي أن تكون كافية في رد الحديث، في حال ثبوتها وعدم إمكانية الجمع أو التوفيق بين الآية والحديث، ذلك أن شقي الوحي لا يمكن أن يتعارض في النهاية وإن بدا ذلك في لحظة من اللحظات.

وما نود التحذير منه في هذا المقام التسرع والتوسع في دعوى تعارض الأحاديث مع الآيات، دون أن يكون لذلك أساس صحيح، كما فعل المعتزلة برد

الأحاديث الصحيحة المستفيضة، في أثبات الشفاعة في الآخرة للرسول صلى الله عليه وسلم وللأنبياء والملائكة وصالحى المؤمنين، بحجة أن هذا يتعارض مع القرآن الذي نفى شفاعة الشافعين، ومن قرأ القرآن ولم يجد فيه إلا نفى (الشفاعة الشركية) التي كان يعتقدونها المشركون من العرب، والمخرفون من أصحاب الديانات الأخرى مثل قوله تعالى ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (غافر: 18). وغير ذلك من الآيات كما أن القرآن أثبت الشفاعة بشرطين، أولهما، أن تكون بعد إذن الله للشافع أن يشفع ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة: 255)، وثانيهما أن تكون الشفاعة لأهل التوحيد ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ (الأنبياء: 28)⁵⁴.

الضابط الثالث: عرض السنة على السنة سنداً ومتناً

فكما أنه ينبغي عرض السنة على القرآن لأن ذلك يساهم في فهمها، ويساعد في التوثق من الحكم على الحديث، للعلاقة العضوية بين شقي الوحي، فإن عرض السنة على السنة من باب أولى، وما يتحدث عنه الباحثون من جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد يمثل جزءاً من هذا العرض وليس هو تماماً، ذلك أن جزءاً من مهمة جمع أحاديث الموضوع الواحد، ردّ متشابهها إلى محكمها، وحمل مطلقها على مقيدها، وتفسير عامها بخاصها، وبذلك يتضح المعنى المراد، ولا يضرب بعضها ببعض⁵⁵.

⁵⁴ القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة، ص 153-155 بتصرف.

⁵⁵ المرجع السابق، ص 105.

كما أن من غايات عرض السنة على بعضها، كشف علل الحديث من علل إسناد وعلل متن، كما أشرنا إليها سابقاً والإدراج، والاضطراب، والقلب، والتصحيح، والتحريف. ومن غاياته أيضاً التأكد من موافقة الرواية لما ورد في السنة من أحاديث أخرى من أحكام وأفهام وعدم معارضتها لها، ومن ثم تصحيح الرواية، وعدم الحكم عليها بالشذوذ.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يفعلون هذا فيما بينهم، فيعرضون روايات بعضهم على بعض⁵⁶. ومن لك ما ورد عن أبي بكر بن عبد الرحمن

78 إسلامية المعرفة، السنة الخامسة: العدد الثامن عشر
عبد الجبار سعيد

قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقص، يقول في قصصه: من أدرك الفجر جنباً فلا يصم، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث، فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه، حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما، فسألنا عبد الرحمن عن ذلك، قال: فكلتاها قالت: كان ثاني صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير حلم، ثم يصوم، قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان والي المدينة في عهد معاوية، فذكر ذلك له عبد الرحمن، فقال مروان: عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول، قال: فجننا أبا هريرة وأبو بكر حاضر ذلك كله، قال: فذكر له عبد الرحمن، فقال أبو هريرة: أهما قالتكما لك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس، فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل، ولم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم قال فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك⁵⁷.

فنحن نرى في هذا المقام كيف أسهمت رواية أمهات المؤمنين في تعديل رواية أبي هريرة، وما كان ذلك ليتضح لولا عرض السنة برواية أبي هريرة على السنة برواية أمهات المؤمنين.

أما على صعيد الفهم الصحيح للسنة في ضوء بعضها، فإننا إذا نظرنا إلى حديث البخاري، الذي رواه في كتاب المزارعة من صحيحه، عن أبي أمامة

⁵⁶ انظر د. الدميني، مسفر غم الله، مقاييس نقد متون السنة، السعودية، الرياض: ط1، 1984 ص79-

92.

⁵⁷ مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب،

ج8، ص 220-222، رقم 1109.

الباهلي حين نظر إلى آلة حرث (محراث) فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل⁵⁸, نجد ظاهره يفيد كراهية الرسول للحرث والزراعة التي تفضي إلى ذل العاملين فيها، وقد حاول بعض المستشرقين استغلال هذا الحديث لتشويه موقف الإسلام من الزراعة، وهذا الظاهر يعارض نصوصاً صريحة صحيحة أخرى، منها ما رواه الشيخان وغيرهما: "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا

كان له به صدقة"⁵⁹، وغيره من النصوص. فأى عمل أفضل من هذا العمل، وأى حث على الزراعة أفضل من هذا الحث، كما أننا إذا نظرنا إلى الحديث الصحيح: "إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً لا يترعه حتى ترجعوا إلى دينكم"⁶⁰. يتضح لنا بهذا الحديث أن المقصود بذلك الحديث (آلة المحراث) الإخلاد إلى الزراعة والدنيا والشؤون الخاصة وإهمال الواجبات ومنها الجهاد، وكل ذلك يؤدي إلى ذل الأمة⁶¹.

هذا فضلاً عن أن عرض السنة بعضها على بعض، يساعد في إدراك جملة من خصائص التشريع، ومن أبرزها التدرج، ومراعاة الواقع ومعالجته بما يناسب، كما في أحاديث ادخار الأضحية وغيرها.

ومما يتعلق بهذا الضابط المنهجي، أن نحذر من التوسع في رد بعض الأحاديث بدعوى معارضتها لأحاديث أخرى، تماماً كما حذرنا من التوسع في دعوى معارضة السنة للقرآن، ولا بد هنا من الإشارة إلى أهمية أصول الجمع والترجيح بين الروايات التي يظهر منها التعارض، وأن القاعدة العامة أن "إعمال النص أولى من إهماله، فإن كان الجمع والتوفيق ممكناً فالأخذ به أولى، وأوجه الجمع في العادة كثيرة، كحمل العام على الخاص والمطلق على المقيد، والمحمل على

⁵⁸ صحيح البخاري، كتاب الحرث والمزراعة، باب ما يحذر من عواقب الاشغال بالآلة الزرع، ج 5، ص 4، رقم 2321.

⁵⁹ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، ط 1، كتاب المسافة، باب فضل الغرس والزرع، رقم 1001.

⁶⁰ سنن أبي داود، كتاب البيوع: باب في النهي عن العينة، ج 3، ص 740، رقم 3462.

⁶¹ د. الفرضاوي، كيف نتعامل مع السنة، ص 110-114 بتصرف.

المفصل، وتعدد مواقف وأقوال رسول الله في المسألة الواحدة، إذا ثبت التكرار ولم يكن ثمة تعارض". على أننا نحذر أيضاً من التكلف في الجمع ولي أعناق النصوص. فإذا لم نتمكن من الجمع والتوفيق لجأنا بعدها إلى الترجيح.

الضابط الرابع: عرض السنة على الحقائق الكونية والتاريخية والعلمية

وهذا الضابط يكتسب أهميته من أن الحقائق التي نتحدث عنها اكتسبت وصف الحقيقة، ووصلت إلى درجة القطعية في الثبوت والتحقق، فإذا تم عرض

السنة عليها وخالفها مخالفة لا مجال لدفعها، فإننا لافلك إلا أن نرد تلك الرواية وإن صح سندها. وأساس ذلك ضرورة التوافق في القراءتين بين قراءة الكون وقراءة الوحي، فكلاهما يهدي إلى الإيمان ولا تعارض بينهما في النهاية".

ومن ذلك ما روي عن الشيخين في حديث الإسراء قوله: "ليلة أسري بالنبي صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة، أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام..."⁶². وهذا يخالف ما هو معروف عند جميع المسلمين أن الإسراء كان بعد البعثة، لا يشك في ذلك أحد منهم، وأدلته أكثر من أن تحصى⁶³. أما فيما يتعلق بحقائق الكون فيؤكد ما ذهبنا إليه ما أكدته رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه، عندما ظنوا أن الشمس قد كسفت لموت إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال "إن الشمس والقمر من آيات الله، وأحما ينخسفان لا تخسفان لموت أحد ولا لحياته"⁶⁴. ولذلك كان من الطبيعي أن يضعف ما ورد من رد الشمس لعلي وتأخير غروبها ليدرك الإمام علي صلاة العصر، كما أشار لذلك صاحب المنار المنيف.

⁶² مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان - باب الإسراء 148/1.

⁶³ الدميني، مقاييس نقد متون السنة، ص 184-185. وانظر د. الإدلي صلاح الدين، منهج نقد المتن عند علماء الحديث، دار الآفاق ط1، 1983، ص295.

⁶⁴ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم 901.

ولا يقل عن هذا شأنًا مخالفة بعض الروايات للحقائق التي أثبتتها العلم ولم تعد قابلةً لنقض، ومن ذلك ما نسب إل عائشة رضي الله عنها من قولها: "كنّ نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلاً من خشب يتشرفن للرجال في المساجد، فحرم الله عليهن المساجد، وسلطت عليهن الخيضة" رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح وعنده عن عائشة نحوه. وهذه الرواية عن عائشة مما لا يقال من قبل الرأي، ولذلك فقد يطلق عليها، أن لها حكم المرفوع، كما قال ابن حجر⁶⁵. ولا يخفى مخالفة هذا لما أثبتته الطب والعلوم من ارتباط الحيض بطبيعة المرأة وخصائصها البيولوجية، بل إن عائشة رضي الله عنها روت أنه عندما سأها رسول الله في الحج "أنفست؟ قالت: نعم، قال: إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم"⁶⁶. منهجية التعامل مع السنة

بحوث/دراسات 81

على أنه ينبغي التنبيه هنا أيضاً على إمكانية حمل بعض الروايات على الجاز لا على حقيقة اللفظ، ومن ثم فلا داعي للتسرع في رد الرواية في أول وهلة لجحد أن يتبادر للذهن تعارضها مع شيء من هذه الحقائق. ومن ذلك مثلاً "حديث النبل والفراة وسبحون وجيحون من أثمار الجنة"⁶⁷، حيث بادر بعضهم إلى رده، بحجة مخالفته للحقيقة والواقع إذ إن منابع هذه الأثمار معرفة لكل درس، فهي نابعة من الأرض وليست من الجنة.

"يقول ابن حزم معقّباً على هذا الحديث، وحديث "بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة"⁶⁸: "هذان الحديثان ليس على ما يظن أهل الجهل من أن الروضة مقتطعة من الجنة، وأن هذه الأثمار مهبطة من الجنة، هذا باطل وكذب، ثم ذكر ابن حزم أن معنى كون تلك الروضة من الجنة إنما هو لفضلها، وأن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة، وأن تلك الأثمار ليركتها أضيفت إلى الجنة...". ويقول: فوضح البرهان من القرآن ومن ضرورة الحس على أنها ليست على ظاهرها.

⁶⁵ العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري 400/1.

⁶⁶ صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب الأمر بالنفساء إذا نفست، ج 1، ص 400، رقم 294.

⁶⁷ صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفها ونعيمها، رقم 5073.

⁶⁸ صحيح البخاري، كتاب الجمعة، رقم 1120.

هذا هو موقف ابن حزم المعروف بظاهريته وتمسكه بحرفية النصوص إلى حد الحمود، ومع هذا لم يسغ عنه أن تحمل هذه النصوص على ظواهرها، فإنما يظن ذلك أهل الجهل كما قال⁶⁹.

على أننا نخبر أيضاً من التكلف والتوسع في التأويل المجازي بما لا يتحملة النص ولا تسعه اللغة. كتأويل السحور بمعنى الاستغفار في حديث تسحروا فإن في السحور بركة⁷⁰.

الضابط الخامس: عرض السنة على المقاصد

مما لم يعد خافياً على أحد، أن غاية الشريعة تحقيق مصلحة الإنسان وسعادته في الدارين، وقد كانت جملة أحكام الإسلام ونظمه، هادفة إلى جملة من الغايات والمقاصد، تمثلت فيما أشار إليه العلماء من الضروريات، والحاجيات

والتحسينات، التي يشكل الحفاظ على النفس والعقل والدين والمال والنسل محمورهما جميعاً، إن جملة أحكام الإسلام وتشريعاته تكاد تتمحور حول هذه المقاصد التي تحقق مصلحة الإنسان، حتى قال أهل العلم: حيثما وجدت المصلحة فثما شرع الله. وهكذا فمن الطبيعي أن يكون فهم السنة، مقترباً بأكبر درجة ممكنة من تحقيق هذه المصلحة في ضوء تلك المقاصد، وفي ضوء فقه الأولويات الموازنات، ومراعاة المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في ضوء ذلك الفقه على أننا ننبه إلى ضرورة تقليب الأمر ودراسته جيداً في محاولة التقريب بين فهم النص والمصلحة، ذلك أن دراسة هذا الأمر تحتاج في كثير من الأحيان، إلى معرفة ما وراء الظواهر ودراسة المآلات، لأن الإنسان في مقام البحث عن المصلحة، ربما يغلب عليه التعجل والتسرع في قطع الثمار، فيسارع في اعتبار المصلحة في أمر ما، ويتكشف له بعد مدة من الزمن أن المصلحة كانت في غيره. ولعل جزءاً من الحل لهذا الإشكال، اللجوء إلى التفكير الجمعي، والاجتهاد المؤسسي، بعيداً عن الاجتهاد الفردي المتعجل، وهذا يتطلب بذل الجهد الكبير في إنضاج فقه الموازنات

⁶⁹ د. القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة، ص 171-189.

⁷⁰ المرجع السابق، ص 171.

والأولويات وتأصيله، وبناء قواعده بشكل معاصر، يتلاءم مع تطورات هذا الزمان وواقعه.

وفي ضوء هذا الفهم المقاصدي، نستطيع أن نبين وجه ترجيحنا لفهم من قالوا بجواز إخراج صدقة الفطر بالقيمة، دون الوقوف عند حرفية الحديث. ذلك بأن الغاية من هذه الصدقة تحقيق مصلحة الفقير، والقول بجواز الإخراج بالقيمة أقرب لتحقيق تلك المصلحة. ولا سيما في ضوء اختلاف الظروف من بلد إلى آخر، وعدم توفر الأصناف الواردة في الحديث بكميات كافية في بعض البلدان الإسلامية، فضلاً عن مدى احتياج الفقير لتلك الأصناف من الأطعمة، وفي ضوء هذا السياق يمكننا أن نفهم أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم "الأئمة من قريش"71، فإن ظاهر هذا الحديث، لأن النبي صلى الله عليه وسلم يريد حصر الإمامة العظمى في قريش، لكن الناظر في هذا الحديث في ضوء مقاصد الشريعة وتحقيق مصالح المسلمين، يفهم الحديث فهماً آخر، حيث إن الإمامة قيادة

للمسلمين في شقٍ منحي الحياة، ولا شك في أن الأكثر تحقيقاً لمصلحة المسلمين أن يتولى هذا الأمر من كان يمتلك الكفاءة والخبرة الكافية لذلك، سواء كان من قريش أو كان من غيرها. ولعل ذكر قريش في هذا المقام، إنما جاء لأن تركيز الكفاءة في ذلك الزمان فيهم أكثر من غيرهم، لموقعهم بين العرب وأثرهم آنذاك، أم اليوم فمن أين نميز القرشي من غيره؟ ثم كيف ستكون النظرة إلى النظام السياسي الإسلامي إذا بقي علماؤنا مصرين على الفهم الظاهري للحديث. إنما عين التعصب للقبيلة والقوم. وأين ذلك من الشورى، وحرية الاختيار والبيعة؟ وأين ذلك من تحقيق مقاصد الشريعة برعاية مصالح المسلمين؟ ولذلك قال الخوارج وطائفة من المعتزلة: "يجوز أن يكون الإمام غير قرشي، وإنما يستحق الإمامة من قام بالكتاب والسنة، سواء أكان عربياً أم عجمياً"72. وعليه فإن الإمامة للأكفاء، ويمكن اعتبار الإمامة لقريش شرطاً مرجحاً أو هامشياً، لكن ليس على حساب الكفاءة والقدرة وتحقيق مصلحة المسلمين.

71 الإمام أحمد، المسند ج3/192، 183. ج4/421، وانظر فتح الباري، ج13، ص113-119.

72 فتح الباري، ج13، ص118.

الضابط السادس: فهم السنة في سياقها الزمني الواقعي الذي وردت به

نخطئ كثيراً حين نحاول فهم السنة النبوية منبئة عن السياق الذي وردت فيه، سواء كان ذلك زمانياً أو واقعياً، ذلك أن مراعاة السياق الذي رويت خلاله السنة، يسهم كثيراً في دقة توجيه البوصلة نحو الفهم السليم للسنة، ومما يرتبط بهذا الأمر، الاطلاع على أسباب ورود الحديث، وهذا الأمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى السنة، وبنفس المستوى من أهمية أسباب النزول بالنسبة إلى فهم الآيات، ومما يرتبط بهذا الأمر أيضاً مراعاة طبيعة الألفاظ الواردة في النصوص، ودلالاتها المفاهيمية في الزمان الذي وردت به، ولهذا الأمر الأثر الكبير في حسن فهم النص وتثريه المناسب في واقعنا المعاصر، وقد نبه الإمام الغزالي على تبدل الأسماء والمصطلحات بين زمان وأزمان فقال: "اعلم أن منشأ التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية، تحريف الأسماء المحمودة وتبديلها، ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معان غير ما أراد السلف الصالح والقرن الأول، وهي

خمسة ألفاظ: الفقه والعلم والتوحيد والتذكير والحكمة، فهذه أسام محمودة، والمتصفون بها أرباب المناصب في الدين، ولكنها نقلت آن إلى معان مذمومة، فصارت القلوب تنفر عن مزمة من يتصف بمعانيها، لشيوع إطلاق هذه الأسماء عليهم⁷³، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام تبدل مدلولات كلمة التصوير مثلاً، حيث يقع الكثيرون في الخطأ عندما يسحبون ما جاء من أحاديث في شأن التصوير، على التصوير الفوتوغرافي اليوم، مع أن المتأمل جيداً، يجد أن التصوير بالكاميرا لم يكن موجوداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم فلا يدخل في دلالات النصوص الواردة في التصوير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كلمة التصوير كانت دلالاتها مباشرة على ما يسمى اليم بالنحت، وتصوير الأشياء مجسمة بنحتها، سواء من الحجر أو من الخشب أو غيره، فتسميه التصوير لتبدل دلالاته عبر الزمن نحتاً، لا ينفي حرمة، فيما يتعلق بتجسيم ما نفخت فيه الروح

⁷³ القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة، ص182-183.

وتصويرها (أي نحتها). كما أنه لا يدخل التصوير الفوتوغرافي ضمن ذلك المفهوم ليأخذ حكمه.

يقول الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - وقد استند إلى هذا الضابط، في نظريته إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم في ولاية المرأة حيث قال: "وقد تأملت في الحديث المروي في الموضوع مع أنه صحيح سنداً ومتناً (يعني حديث ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) ولكن ما معناه؟ الدين وثني، والأسرة المالكة لا تعرف شورى، ولا تحترم رأياً مخالفاً، والعلاقات بين أفرادها بالغة السوء، قد يقتل الرجل أباه أو إخوته في سبيل مآربه والشعب خانع منقاد، وكان في الإمكان، وقد انهزمت الجيوش الفارسية وأخذت مساحة الدولة تنقلص، أن يتولى الأمر قائد عسكري يُوقَف سبيل الهزائم، لكن الوثنية السياسية جعلت الأمة والدولة ميراثاً لفتاة لا تدري شيئاً، فكان ذلك إيذاناً بأن الدولة كلها إلى ذهاب، في التعليق على هذا قال النبي الحكيم كلمته الصادقة، فكان وصفاً دقيقاً للأوضاع كلها. لول أن الأمر في فارس شورى ... لكان هناك تعليق آخر على الأوضاع القائمة"⁷⁴. وهذا منهجية التعامل مع السنة

بحوث/دراسات 85

السبب الذي استند إليه الغزالي في فهمه للحديث، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله إخباراً عن الفرس، لم يكن متخيلاً أو افتراضياً. بل ورد ذكره في النص نفسه عن أبي بكره قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن أهل الفرس قد ملكوا عليهم أهل كسرى قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"⁷⁵.

وهذا النظر في سبب الورود يسهم كثيراً في توضيح المقصود بالرواية وتصويب الفهم لها. ولعل الأمر يتضح أكثر إذا أشرنا إلى "اختلاف العلماء في مدلول حديث "الماء طهور لا ينجسه شيء"، فمنهم من رأى أن اماء طهور قليلاً كان أو كثيراً، ما لم تتغير أوصافه، ومنهم من رأى أنه ينجس بالنجاسة لأن كان قليلاً تغير أو لم يتغير، ولا تضره إن كان كثيراً إلا إذا تغير، والناظر في هذا الحديث وسبب وروده سينتفي عند مبرر الخلاف، ذلك أن أبا سعيد الخدري يقول: مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ من بئر بضاعة، فقلت:

⁷⁴ محمد الغزالي، محمد، السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق، ط4، 1989، ط48-49.

⁷⁵ انظر صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقبصر، رقم

أنتوضاً فيها وهي يطرح فيها ما يكره من التّن؟ فقال: الماء طهور لا ينجسه شيء⁷⁶. وبئر بضاعة هذه كانت تقع في حدود الأرض، وأن السيول كانت تكسح الأقدار من الطرق والأقنية وتحملها وتلقيها فيها، وكان الماء لكثرتة لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا يغيره⁷⁷.

الضابط السابع: حسن تزييل السنة على الواقع

من المعلوم أن مقتضى صلاحية القرآن والسنة لكان زمان ومكان، يتريب عليه تطور فهم النص تبعاً للواقع والزمان واختلاف الظروف، والقاعدة المشهورة لدى العلماء "لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان"، إنما تبني على تغير فهم النصوص وتطوره تبعاً للظروف والوقائع، مما يتيح سقفاً معرفياً للباحثين لم يتح مثله للسابقين، ومراعاة الواقع والظرف الذي يحياه الناس، ليس ضرباً مبتدعاً في التعامل مع السنة النبوية. فقد سبق بهذا الصحابة رضوان الله عليهم، ومن ذلك

86 إسلامية المعرفة، السنة الخامسة: العدد الثامن عشر
عبد الجبار سعيد

موقف كل من عثمان بن عفان من ضالة الإبل، حيث أمر بتعريفها ثم تباع، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها. وكذا علي بن أبي طالب، إلا أنه رأى التقاطها والإنفاق عليها من بيت المال، حتى إذا جاء ربها أعطيت له⁷⁸. وقد كان لهما هذان الموقفان رغم نهي النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عنها، عن التقاطها، وقال: "مالك وما لها؟ تدعها فإن معها حذاءها وسقاءها، ترد الماء، وتأكل الشجر حتى يجدها ربها"⁷⁹. وما ذلك إلا لتغيّر الظروف والواقع بين وقت سؤال الرسول عنها وبين زمان عثمان وعلي.

ويدخل في هذا السياق ما بيني من النصوص على عرف زميني كان قائماً في عصر النبوة، ثم تغير في عصرنا، وعلماء الفقه يعرفون في هذا الموضوع رأي الإمام أبي يوسف في الأصناف الربوية التي جاء بها الحديث النبوي "البر بالبر، كيلاً بكيل، مثلاً بمثل"، وكذلك الشعير، والتمر، والملح، أما الذهب والفضة

⁷⁶ سنن أبي داود: كتاب الطهارة باب ما جاء في بئر بضاعة، رقم 66، ج 66، ص 53.

⁷⁷ الخبز آباي، المنهج العلمي عند المحدثين، ص 42-43.

⁷⁸ د. القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة، ص 133-134.

⁷⁹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم باب الغضب في الموعظة، رقم 91، ج 1، ص 186.

فقال فيهما "وزناً بوزن" فأبو يوسف يرى أن اعتبار ما ذكر من الأصناف مكيلاً أو موزوناً بني على العرف، فإذا تغير العرف وأصبح التمر أو الملح مثلاً يباع بالوزن - كما في عصرنا - وجب العمل بما صار إليه العرف الجليل، فيجوز بيع التمر والملح مثلاً بالتمر والملح موزناً متساوياً وإن تفاوتتا كيلاً⁸⁰.

ومن بعد ذلك ما جاء في منع المرأة من السفر إلا ومعها محرم⁸¹، حيث إننا إذا أردنا أن نحسن تنزيل هذا النص على الواقع فإنه ينبغي علينا مراعاة التطور الذي حصل في واقع السفر وتنقل المرأة، وانعكاس ذلك على ما تشعر به المرأة من الأمان، حيث بات بإمكان المرأة أن تسافر في وسائل المواصلات المتطورة، مع عشرات من الركاب، دون أن تخشى على نفسها شيئاً كثيراً، إذ يغلب على الظن في كثير من المواطن شعورها بالأمان، ويؤيد اعتبار هذه العلة في منعها من السفر فيما ورد من أحاديث، ما ورد في حديث عدي بن حاتم مرفوعاً عن البخاري: حيث قال لعدي: "فإن كانت بك حياة لزين الظغينة ترحل من الحيرة منهجية التعامل مع السنة بحوث/دراسات 87

حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله"⁸². فنحن إذا أردنا أن نبتعد عن واقعنا المعاصر، ونمنع المرأة من كل سفر إلا مع زوج أو محرم، فسنحول بينها وبين العمل والدراسة وغير ذلك. ومثل هذا النظر إلى الواقع، يمكن أن يقال فيما يتعلق بادخار لحوم الأضاحي، أو النهي عنه، تبعاً لحال المجتمع من الفقر أو الغنى، وكذا في مقدار الدية، وإخراج زكاة الفطر كما أشرنا إليه سابقاً، وغير هذا الكثير الكثير. على أننا نود أن نؤكد في هذا المقام، أنه ليس المقصود بقولنا مراعاة الواقع، أن نلوي أعناق النصوص، ونحملها ما لا تحتل، لئلا نراعي واقعنا، وإنما المقصود إحسان فهم الواقع، وإحسان تنزيل النص عليه، بعد إحسان فهم النص أيضاً في ضوء القواعد المتبعة.

خلاصة البحث وتوصياته:

كان هذا البحث محاولة من الباحث لاستدعاء انتباه العلماء إلى خطورة ما تتعرض له السنة من خلل في منهج التعامل معها، مثل الفصل بين أجزاء الوحي

⁸⁰ د.القرضاوي، كيف نعامل مع السنة، ص134.

⁸¹ اللؤلؤ والمرجان، كتاب الحج: باب سفرة المرأة مع محرم، رقم 850.

⁸² صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة، رقم 3595، ج6، ص610.

ومفرداته، والفصل بين قراءة السنة وقراءة الكون، والفصل بين السنة والرؤية الكلية الشمولية المقاصدية للشريعة الإسلامية، وعدم التمييز بين ما كان من السنة محلاً للتشريع، وما لم يكن، والتسرع في ردّ الأحاديث، وعدم استكمال شروط نقد الرواية، والفصل بين الفقه والأحاديث.

وقد دعا الباحث إلى ضرورة تجنب مظاهر الخلل آنفة الذكر، عند التعامل مع السنة المشرفة. واعتبر أن الاعتداءات المنهجية على السنة، في هذه الزمان لا تقل خطراً عن محاولات الوضع والنس والتحريف، التي تعرضت لها السنة في عصر الرواية.

وقد حاول الباحث أن يقدم رؤية منهجية للتعامل مع السنة النبوية، مقترحاً بعض الضوابط المنهجية، لتجاوز الخلل المنهجية في التعامل مع السنة النبوية، وذلك مثل التوثق من الحديث سنداً ومتناً وفق القواعد والشروط المحددة من قبل العلماء، وعرض السنة على القرآن الكريم، وعرض السنة على السنة سنداً ومتناً، وعرض السنة على الحقائق الكونية والتاريخية والعلمية، وعرض السنة على

المقاصد، وفهم السنة في سياقها الزمني الواقعي الذي وردت به، وحسن ترتيب السنة على الواقع.

ويرى الباحث في ضوء بحثه هذا أن بقاء المنهجيات القائمة في زماننا هذا سيحيد بالسنة عن أداء دورها في البناء الفكري والمعرفي والحضاري للأمة، وأنه لا بد من التزام مناهج وضوابط تعيد للسنة دورها التوجيهي والبنائي المعرفي والحضاري في الأمة، وأن علماء السنة لا يستطيعون وحدهم النهوض بهذا الدور، بل هم بأمنس الحاجة إلى علماء آخرين من أصحاب التخصصات المختلفة. وقد حاول الباحث أن يشكل من الضوابط آنفة الذكر، إطاراً عاماً يدخل منه الباحثون إلى الحقول العرفية في السنة النبوية، لتتجاوز السنة بذلك الدور التشريعي، إلى بناء المعرفة والحضارة.

وبناءً عليه فإن الباحث يدعو إلى تواصل جهود علماء الأمة ومفكرها (من علماء السنة وغيرهم)، في محاولة الإجابة على ما طرح هذا البحث من قضايا وإشكالات، وإعادة قراءة السنة النبوية، والنظر في أثر العلوم الحديثة وتطورها، في

تطور فهمنا للسنة النبوية، والتوصل إلى جملة من علوم الكون التي توصل إلى مثلها علماء الغرب وغيرهم. ويدعو الباحث إلى مراجعة المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، بما يكفي لاهياء الاهتمام بالسنة النبوية، لأداء الدور المنشود المشار إليه، ولا سيما برامج الدراسات العليا والخطط الأكاديمية. كما يدعم الباحث إلى الاهتمام بجملة من البحوث والدراسات المتعلقة بما أثاره هذا البحث، كمحاولات حصر ضوابط أخرى في التعامل مع السنة، وإعادة تصنيفها، والتوسع في الدراسات التطبيقية على هذه الضوابط، بالإضافة إلى الإهتمام الخاص بعلم العلل في الإسناد والمتن، والتركيز على نقد المتن والعلوم المتعلقة به، فضلاً عن إجراء الدراسات على أثر تطور العلوم، وتغيير الظروف زمانياً ومكانياً، على فهم السنة والتعامل معها.

والأمل كبير بأن يكون هذا البحث قد أسهم في إثارة القضايا المهمة المتعلقة بالسنة، وبالتأكيد ثمة كثير غيرها، يحتاج إلى مزيد إثارة واهتمام، وهكذا كان طريق العلم دائماً، زاهراً بالجهود المتواصلة من طلبة العلم والباحثين للوصول إلى أحسن الفهم.

نحو مشروع ثقافي أصيل في فكر ابن حزم الأندلسي

نعمان بو قرّة*

1- هل الظاهرية مذهب فكري أم مشروع ثقافي بديل؟

* طالب دكتوراه بجامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر، ماجستير في اللسانيات وأستاذ مساعد بكلية الآداب واللغات بالجامعة.